

النزاهة تكشف ارتفاع نسب تعاطي الرشى في المؤسسات الحكومية بالعراق



طالبت هيئة النزاهة الاتحادية ،اليوم الأحد، بتسهيل الإجراءات وتقليل الروتين في عمل دوائر التنفيذ، إضافة إلى تشديد الرقابة على مفاصلها، بعد تسجيل نسبٍ عاليةٍ في تعاطي الرشوة ، لقاء إنجاز معاملات المراجعين.

وأوصت الهيئة، خلال تحليل استبانه قياس مُدركات الرشوة في دوائر التنفيذ في بغداد والمحافظات "بشطر المٌديرِيَّات التي تشهد زخماً كبيراً في أعداد المراجعين؛ لتأثير ذلك على مُستوى الأداء وتقديم الخدمة، كما هو الحال في مُديرِيَّة تنفيذ الكاظمِيَّة، فضلاً عن التنسيق مع المصرف الزراعيّ والشركة التي تعاقد معها المصرف؛ لغرض الإيفاء بالتزامات التعاقدِيَّة وإنجاز بطاقات (ماستر كارد) للمستفيدين؛ لتقليل الزخم واختزال إجراءات المراجعة؛ لصرف المُستحقات الماليَّة للمُستفيدين".

وأشارت دائرة العلاقات مع المُنظَّمات غير الحكوميَّة في الهيئة، في التقرير المُرسلة نسخةٌ منه إلى الأمانة العامَّة لمجلس الوزراء ووزير العدل إلى "ضرورة إيجاد آليَّة لتداول الأضابير عند

المُراجعة ما بين مفاصل الدائرة بدل قيام المُراجع بتسلُّم الإضبارة؛ لإتمام إجراءات إنجازها وما يرافق ذلك من فقدان بعض مُحتوياتها في بعض الحالات بشكلٍ مُتعمَّدٍ من قبل المُستفيد".

ولفتت إلى أنه "تمَّت ملاحظة فقدان الأضابير التنفيذية في العديد من الدوائر"، مُشدِّدةً على "أهميَّة استخدام الأرشفة الإلكترونيَّة لحفظ مُحتويات الأضابير والوثائق الرسميَّة".

التقرير أضاف أن "الفريق المركزيَّ للهيئة، والفرق الساندة له والفرق المُؤلَّفة في مُديريَّات ومكاتب التحقيق في بغداد والمحافظات، قامت باستبانة آراء (9,880) آلاف مراجعٍ في (102) من دوائر التنفيذ، منها (13) دائرة في بغداد و(89) في المحافظات، من خلال (536) زيارةً ميدانيَّةً إلى دوائر التنفيذ".

كما اوضح أنَّ "نتائج تحليل الاستثمارات المُتخصَّلة من الاستبانة بالتعاون مع دائرة التخطيط والبحوث في الهيئة، أظهرت أنَّ مُستوى تعاطي الرشوة (إدراكاً) المُعدَّل العام لمن يعتقد بوجود تعاطٍ للرشوة في عموم العراق بلغ (12,4%)، ومُستوى دفع الرشوة فعلاً (قياس) بلغ (5,6%)".

وأشار إلى أن "نسب تعاطي الرشوة في دوائر تنفيذ بغداد، فبحسب مُخرجات الاستبانة سجَّلت مُديريَّة تنفيذ الرصافة أعلى نسبةٍ في تعاطي الرشوة (إدراك) وبلغت (27,2%)، تلتها الكرادة بنسبة (22,6%)، ثمَّ المحموديَّة (22,1%)، فيما سجَّلت دائرة الدورة والحسينيَّة أقلَّ نسبةٍ، إذ بلغت على التوالي (7,4%) و (8,7%)، أمَّا أعلى نسبةٍ في دفع الرشوة (قياس) فسجَّلت في تنفيذ البيع، وبلغت (13,6%)، تليها الكرادة والمحموديَّة بنسبة (12,4%) و (11,5%) على التوالي، وسجلت الدورة وأبو غريب أقلَّ نسبةٍ بلغت (3,7% و 4,7%)".

وفي المحافظات حلَّت "دائرة تنفيذ المعقل في البصرة كأعلى دائرة في نسبة تعاطي الرشوة (إدراك) بنسبةٍ وصلت إلى (65%)، ثمَّ دائرتي تنفيذ الزبير وشط العرب بنسبة (45%) و (40%)، فيما حازت دوائر تنفيذ الرميثة وكركوك والحلة على النسب الأقلَّ، حيث بلغت (0,9%) و (1%) و (1,1%) على التوالي، وسجلت تنفيذ الزبير وشط العرب والمعقل أعلى نسبةٍ في دفع الرشوة (قياس) وبلغت (24,5%) و (19%) و (16,3%)، فيما سجَّلت (17) دائرة توزَّعت على محافظات بابل والقادسيَّة وديالى والنجف وصلاح الدين وذي قار والمثنى والأنبار نسبة (0%)".

و لاحظ استيفاء مبالغ ماليّة (رسوم) أكثر من المبلغ المُسجَّل في الوصل الرسمي الذي يتم تسليمه للمراجع في بعض الدوائر، إضافة إلى تقاضي الخبراء مبالغ ماليّة لقاء الخدمة المُقدّمة للمُراجع تتجاوز المُقرّر في تعليمات دوائر التنفيذ والعمل كمُعقّبين، فضلاً عن إغلاق صندوق الحسابات قبل الوقت المُقرّر في بعض المُديريّات وتقاضي رسوم بوصلات تُسجَّل لاحقاً مقابل مبلغ إضافيٍّ أكثر ممّا مُدوّن في الوصل.

و خلص التقرير إلى أنّ نسب تعاطي الرشوة في دوائر التنفيذ تُعدّ مُرتفعةً وغير مقبولة في عمل المؤسسات الحكوميّة، مُشيراً إلى بقاء سير إنجاز المُعاملات التي تتمّ جميع مراحلها ورقياً وسوء التنظيم والفوضى في حفظ وتداول الأضابير، ممّا يُؤدّي أحياناً إلى فقدانها، إضافة إلى عدم استخدام الحاسبة في إجراءات عمل الدوائر؛ الأمر الذي أدّى إلى هذا الارتفاع الكبير في تعاطي الرشوة.